



التقرير الخامس عشر للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الذي قرر فيه المجلس أن يمدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ وقرار المجلس ١٤١٧ (٢٠٠٢)، المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام موافاته بتقارير عن تنفيذ القرار مرة كل أربعة أشهر على الأقل. ويشمل هذا التقرير التطورات الرئيسية التي وقعت منذ تقرير المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/2003/1098).

ثانيا - الانتقال السياسي

٢ - خلال فترة التقرير، واصلت المؤسسات السياسية الرئيسية الانتقالية عملها وأخذت خطوات عديدة نحو تنفيذ الأحكام الرئيسية من "اتفاق الانتقال العام الشامل لجميع الأطراف". ومع ذلك، ظل التقدم بطيئا في عمومها، ولا سيما فيما يتعلق بجدول الأعمال التشريعية؛ والتوسع في إدارة الدولة؛ والاندماج العسكري؛ وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والتحضير للانتخابات.

٣ - فضلا عن ذلك، زادت التوترات داخل الحكومة الانتقالية. وفي هذا الصدد، انتقد بعض أعضاء الحكومة الانتقالية الرسالة التي بعث بها الرئيس جوزيف كابيلا، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، إلى المحكمة العليا يطلب فيها التصديق على منحه هو وحده السلطة القانونية لتعيين الحكام والسيطرة على المحاربين العسكريين، إذ اعتبروها تقوض مبادئ اقتسام السلطة. كما تأثر أداء الحكومة الانتقالية بانقسام أعضاء مجلس الوزراء وفق خطوط حزبية إزاء طلب إقالة وزير السياحة ووزير النقل. وألقت التوترات التي حصلت في بوكافو



في شباط/فبراير (انظر الفقرات ٣٤ إلى ٣٧) مزيدا من الضوء على الصعوبات المرتبطة بتوسيع نطاق سلطة الدولة، ووجود أبنية أمنية موازية داخل الحكومة الانتقالية. ولقد سعت اللجنة الدولية لدعم الانتقال سعيا نشطا لإعادة الثقة بأن التقت الرئيس كاييلا وكلا من نواب الرئيس الأربعة.

٤ - وتواصلت المصاعب المحلية ورغم ذلك فقد ازداد ظهور الحكومة الانتقالية على الساحة الدولية. وفي اجتماع للفريق للاستشاري لجمهورية الكونغو الديمقراطية في باريس في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أكد المانحون إسهامهم بنحو ١,١ بليون دولار لإنفاقها في عام ٢٠٠٤ و ١,٢ بليون دولار لعام ٢٠٠٥، فضلا عن التعهد بتقديم ٣,٩ بلايين دولار لفترة السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وفي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير، وقّع، أثناء زيارة دولة قام بها الرئيس ثابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، مصحوبا بستة وزراء من حكومته وممثلين بارزين للقطاع الخاص، اتفاقا تعاونيا متعدد القطاعات بشأن تعزيز وتوفير تمويل لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مجالات الدفاع والتعليم والسياحة والتعدين، ضمن مجالات أخرى، على مدى ٣٠ عاما. وفي الفترة من ٢ إلى ٩ شباط/فبراير، زار الرئيس كاييلا برلين وبروكسل ولندن وباريس لتأمين الدعم الدبلوماسي للعملية الانتقالية.

التأخر في إصدار التشريعات

٥ - اختتمت دورة البرلمان العادية في ٣ كانون الثاني/يناير دون النظر في عدة بنود من جدول الأعمال، ومن ثم عاد البرلمان إلى الانعقاد في دورة استثنائية في ٧ كانون الثاني/يناير لدراسة الكم الهائل المؤجل من الأعمال التشريعية الحيوية، ومنها القوانين المتعلقة بالدفاع الوطني والقوات المسلحة، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الداعمة للديمقراطية، واللامركزية، والدستور، وميزانية ٢٠٠٤. ولم تعتمد الجمعية الوطنية حتى الآن سوى القوانين المنشئة للجنة الانتخابية المستقلة، والمهيئة العليا لوسائل الإعلام، ولجنة الأخلاقيات ومحاربة الفساد، والمرصد الوطني لحقوق الإنسان، فضلا عن قانون الأحزاب السياسية. ويجب أن تعتمد القوانين من مجلس الشيوخ قبل إعلانها رسميا. وقد وافق على مشروع القانون بإنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة كلا مجلسي البرلمان ولكن يجري حاليا استعراض أحكام معينة رئي أنها غير دستورية.

٦ - ومن المسائل الرئيسية المتعلقة بتأخر التشريعات نقص الموارد المادية والبشرية المتاحة للبرلمان. ويُعيد افتتاح الدورة الاستثنائية، تجمد النشاط البرلماني بصورة مؤقتة نتيجة إضراب موظفي البرلمان الإداريين احتجاجا على عدم دفع مرتباتهم عن ستة أشهر تقريبا. وبعثد

دفعت الحكومة الانتقالية المرتبات المتأخرة عن ثلاثة أشهر ولكنها لم تدفع بعد المتأخرات الأخرى والمرتبات العادية.

إصلاح القطاع الأمني

الدمج العسكري

٧ - اتخذت خطوات أولية لإعادة تشكيل ودمج عناصر الجيش الوطني تحت اسم "القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية". ومعروض حاليا على الجمعية الوطنية مشروع قانون بشأن الدفاع والقوات المسلحة كان مجلس الوزراء قد اعتمده في كانون الثاني/يناير. وقد أصدرت الحكومة الانتقالية مرسومين بإنشاء "لجنة الرقابة على أعداد الجيش" التي كلفت مهمة الإشراف على تحديد هوية العناصر التي كانت تنتمي لمنظمات عسكرية مختلفة، ومجموعة الأركان العسكرية المختصة بقواعد الإدماج التي تقع عليها مهمة تخطيط وتعهد الجوانب التنفيذية للإدماج.

٨ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أقسم يمين الولاء أمام الرئيس كابيلا قائد منطقة عسكرية واحد ونائبان، ليحلوا بذلك محل آخرين سبق تعيينهم ولكن لم يحضروا لتسلم مهام عملهم. وبدأ بعض قادة المناطق العسكرية في الجزء الشرقي من الجمهورية جمع المحاربين السابقين تمهيدا لإدماجهم في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولكن هذه الجهود تعثرت بشدة بسبب عدم وجود خطة واضحة إلى جانب نقص الدعم المالي والسوقي. والواقع أن جمع مقاتلي مايي - مايي دون توافر دعم أساسي زاد من حالة انعدام الأمن والتوتر في بعض المناطق.

٩ - وبمساعدة ثنائية من بلجيكا، حضر بعض كبار الضباط من جميع التشكيلات المسلحة حلقتين دراسيتين عقدتا في كينشاسا، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، للتخطيط لعملية الإدماج العسكري. وبدأت حكومة بلجيكا، هي وشركاء آخرون، تدريب أول لواء كونغولي مدمج العناصر في كيسانغاني في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، ويتوقع الانتهاء من تدريب الكتيبة الأولى عما قريب. وتعد هذه المبادرة الطيبة أول خطوة رئيسية للاندماج العسكري في الجمهورية. ومع ذلك فنقص المعدات والمقومات اللازمة للواء يثير أكبر القلق إزاء قدرته العملية في المستقبل. وبما أن من المهم للعملية الانتقالية في الكونغو أن ينجح اللواء، فإن الأمر يستلزم إعداد مهمة مناسبة للواء الكونغولي في مرحلة ما بعد التدريب على أن يحدد موقع انتشاره بالتنسيق الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٠ - كما جاء أعلاه، فإن الحكومة الانتقالية قد عمدت، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، إلى تشكيل لجنة وزارية للإشراف على وضع مخطط لإنشاء برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحديد سياسته؛ ولجنة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تنسيق وتنفيذ البرنامج الوطني؛ ولجنة لإدارة أموال التسريح وإعادة الإدماج. ولئن كان البنك الدولي قد وافق على تزويد الحكومة بمقدم ابتدائي قدره ١,٣ مليون دولار لمساعدتها في إنشاء لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن صرف هذه الأموال ينتظر تعيين منسق وطني، وهو ما لم يحدث بعد. ومن المتوقع أن يقدم برنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلدان، الذي يديره البنك الدولي، التمويل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي انتظار وضع اللامسات النهائية على برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأنفق في إطار برنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلدان ٨ ملايين دولار (من المجموع الكلي المعتمد وهو ١٩ مليون دولار) في مشاريع خاصة بالأنشطة الانتقالية.

١١ - و ينتظر أن يقدم البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قيد الإعداد حالياً، إلى مجلس البنك الدولي في أيار/مايو لصلته بمقترح التمويل. والآن والبرنامج الوطني في سبيله إلى الخروج في صيغة نهائية، فقد بدأ العمل، بالاشتراك مع البعثة، في إعداد خطة تنفيذية مشتركة تتحدد بها مساهمات وأدوار جميع الشركاء في تنفيذ خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٢ - وفي انتظار وضع البرنامج الوطني، يتوقع أن تضطلع البعثة بالمهام التالية، بقدر ما تسمح به مواردها الحالية، دعماً لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: (أ) رصد نزع السلاح والتسريح، بما في ذلك تسجيل وحزن الأسلحة؛ و (ب) نزع سلاح الأفراد والجماعات الصغيرة طوعاً خارج المراكز التي تديرها الحكومة، ويشمل ذلك تدمير الأسلحة والذخائر المتخلى عنها؛ و (ج) المساعدة في تدمير جميع الأسلحة والذخائر الأخرى بناء على طلب الحكومة؛ و (د) نقل المون إلى مراكز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على رحلات الطيران العادية بقدر ما يسمح به الحيز المتاح؛ و (هـ) رصد حقوق الإنسان وحماية الأطفال وتقديم المشورة بشأنهما. وبمجرد الانتهاء من البرنامج الوطني، سوف تنظر البعثة فيما إذا كان لازماً أم لا اتخاذ تدابير إضافية من جانبها.

١٣ - وبسبب عدم وجود برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، اعترضت البعثة مشاكل تنفيذية بإبداء عناصر مائي - مائي متعددة استعدادها لتسليم

سلاحها أو للاندماج في الجيش الوطني. ولمساعدة الحكومة الانتقالية في تلبية احتياجات نزع السلاح الطارئة في الجزء الشرقي من الجمهورية، ستقوم البعثة ببعض النشاط الطوعي لتزويد السلاح، كإجراء أمني أساسا. وفي الوقت نفسه، تتعاون البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التخطيط للاستغلال الفعال لـ "آلية الاستجابة السريعة"، وهي أداة مالية وتنفيذية يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتهدف إلى إتاحة استجابة سريعة لمجموعة كبيرة من الطوارئ المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في انتظار إنشاء البرنامج الوطني لتزويد السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

حماية قادة المرحلة الانتقالية

١٤ - لم تعالج بعد بالشكل المناسب مسألة نقص التدريب والتنسيق اللازمين للحرس الشخصي لقادة المرحلة الانتقالية في كينشاسا وأماكن أخرى. ورغم إعطاء بعض هؤلاء الأفراد وضعا رسميا ضمن الشرطة الوطنية الكونغولية، لم ينشأ بعد "فيلق الحماية المباشرة" رسميا. وكثيرون من الحرس الشخصي لا يحصلون على مرتباتهم بانتظام فوق أنها مرتبات ضعيفة كما ينقصهم الانضباط. وحدثت عدة مشاحنات بسيطة بين أفراد من الحرس الشخصي تمكنت من السيطرة عليها وحدة عسكرية تابعة للبعثة، تعرف باسم "القوة المحايدة" (١٠٠٠ شخص من كل الرتب)، وضباط الشرطة المدنية، الذين هم جزء من نظام بناء الثقة الأمني المتعدد الطبقات لقادة الانتقال في كينشاسا. وبعد أن انطلقت قبلة صاروخية في كيسانغاني في ٢٩ كانون الثاني/يناير عن غير قصد من الحارس الشخصي للجنرال باديري، قائد المنطقة العسكرية الثامنة، تأكدت ثانية الحاجة إلى تنظيم دورات تدريبية لكل أفراد الحرس الشخصي لتلقي تدريبات أساسية على استعمال السلاح، وهو ما أبدت البعثة استعدادها لتنظيمه عن طريق عنصر الشرطة المدنية التابع لها.

الشرطة الوطنية

١٥ - يُعد إصلاح وإعادة تشكيل الشرطة الوطنية الكونغولية أحد الأهداف الرئيسية للحكومة الانتقالية. ومن اللازم، وصولا لهذه الغاية، تحويل جهاز الشرطة هذا بصورة تدريجية إلى هيئة محترفة غير مُسيّسة تكون مسؤولة عن الأمن الداخلي وفقا للدستور والتشريعات السارية ومعايير حقوق الإنسان. وتعطل بلوغ هذا الهدف كثيرا نتيجة التأخر في تعيين قيادة موحدة للشرطة، وهو أمر لا غنى عنه لعقد حلقة تخطيط إصلاح الشرطة الوطنية المقترحة التي ستعاون البعثة في تنفيذها.

١٦ - وصدر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مرسوم بالتفويض بإنشاء "وحدة الشرطة الموحدة" لكينشاسا. ويدعم الاتحاد الأوروبي تدريب الوحدة ويقدم لها المساعدة

وقد خصص أموالاً لهذا الغرض، ويتوقع أن يبدأ نشاطه التدريبي لها في منتصف حزيران/يونيه. وسيكون من شأن تدريب وحدة الشرطة الموحدة، التي ستكون نواة لتكوين هيئة الشرطة في المستقبل، توفير حافز تشدد الحاجة إليه من أجل المضي قدماً بإنشاء هيئة موحدة للشرطة في الجمهورية.

الطريق إلى الأمام

١٧ - في ٩ شباط/فبراير، عقدت الأمم المتحدة في نيويورك اجتماعاً حضرته الحكومة الانتقالية وعدد من الدول الأعضاء المهمة باستعراض أوضاع إصلاح القطاع الأمني والتوصل إلى فهم مشترك بشأن القضايا الأساسية التي يلزم التصدي لها على وجه السرعة للوفاء بمواعيد الجدول الزمني للفترة الانتقالية. واتفق على ضرورة اتخاذ الحكومة الانتقالية خطوات عاجلة لصوغ سياسة شاملة لقطاع الأمن الوطني؛ ورصد اعتماد في الميزانية لتكوين وصون الكيانات الأمنية؛ وضمان تقيد الهيئات الوطنية لإصلاح القطاع الأمني ولتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بأهمية تنسيق أعمالها في إطار رؤية واستراتيجية واحدة.

١٨ - ووفق أيضاً على قضايا رئيسية في مجال الإصلاح العسكري تشمل ما يلي: التعجيل بمراجعة واعتماد القانون المتعلق بالتنظيم العام للدفاع والقوات المسلحة؛ وإنشاء المجلس الأعلى للدفاع؛ واعتماد وتنفيذ خطة إدماج عسكرية متسقة وناجعة التكلفة وواقعية يكملها برنامج وطني شامل لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإعداد خطط متسقة وحسنة التوقيت وفعالة ومستدامة لنشر وحدات القوات المسلحة الموحدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتحديد المرافق العسكرية ومراكز التدريب. وفيما يتعلق بإصلاح الشرطة، اتفق على زيادة تحديد الدور المقبل لهيئة الشرطة بعقد حلقة دراسية وطنية عن قضايا الشرطة؛ واعتماد مراسيم بتعيين القيادات الوطنية العليا للشرطة؛ وإنشاء فيلق الحماية المباشرة؛ وتسمية الهيكل القيادي لوحدة الشرطة الموحدة؛ وتحديد مراكز تدريب الشرطة.

١٩ - ووافق المشاركون أيضاً على تكوين فريق استشاري بشأن إصلاح القطاع الأمني لمساعدة الحكومة الانتقالية على تخطيط وتنفيذ سياساتها الإصلاحية، وضمان توافر الأموال الكافية لتغطية احتياجات نزع السلاح المباشرة، في انتظار تنفيذ برنامج وطني؛ وإنشاء آلية تنسيقية للمانحين، تحت الرئاسة المباشرة للحكومة الانتقالية والبعثة، لاستعراض التقدم في إصلاح القطاع الأمني كل ثلاثة أشهر.

التقدم نحو الانتخابات

٢٠ - من المقرر إجراء الانتخابات بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وفق ما يقضي به الدستور الانتقالي. ومن الخطوات الرئيسية في هذه العملية اعتماد قانون أساسي بإنشاء

”لجنة انتخابية مستقلة“ قادرة تكون مسؤولة عن تنظيم الانتخابات والإشراف عليها. ولا بد أيضا من اعتماد قوانين رئيسية أخرى بشأن الجنسية، واللامركزية، والعفو العام، والأحزاب السياسية، كما يجب إعداد مشروع لدستور ما بعد الانتقال وطرحه للاستفتاء الوطني. وفي الأسابيع القادمة، سيلزم اتخاذ قرارات في شأن مجالات رئيسية مثل نظام تسجيل الناخبين، وتعيين حدود الدوائر الانتخابية، والنظام الانتخابي.

٢١ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، طلب الرئيس كاييلا إلى الأمم المتحدة أن تساعد في تنظيم الاستفتاء الدستوري والانتخابات، وفي تنسيق المساعدة الدولية للعملية الانتخابية. وبناء عليه، دعت البعثة إلى عقد ”لجنة تقنية دولية“ بشأن العملية الانتخابية، وهذه تجتمع مرة كل أسبوع تحت رئاسة البعثة. وتضم اللجنة ممثلين لشركاء دوليين متعددين، فضلا عن رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة. كما أتمت الأمم المتحدة المرحلة الثانية من دراسة الجدوى التي تجريها بشأن عقد الانتخابات بالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للفرانكفونية، والاتحاد الأوروبي، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية/وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وطرحت دراسة الجدوى عددا من الخيارات بشأن تسجيل الناخبين، وتعيين المناطق الانتخابية والنظم الانتخابية، مع بيان مزايا ومساوئ الخيارات والتكاليف المتصلة بكل. وتنظر الحكومة الانتقالية حاليا في هذه الدراسة.

تطبيع العلاقات مع الدول المجاورة

٢٢ - عينت حكومة رواندا سفيرا لها لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣ آذار/مارس، في خطوة جديدة على طريق التقارب المستمر بين الكونغو وجيرانها. ومع ذلك وبعد التقدم الهائل في نهاية ٢٠٠٣، تباطأت وتيرة التطبيع بين الجمهورية وجيرانها على صعيد العلاقات الثنائية. ولم توال الحكومة الانتقالية بعد جهودها في شأن تدابير بناء الثقة المتفق عليها مع جيرانها، من قبيل إنشاء لجنة ثنائية مشتركة مع رواندا. وفي غضون هذه الفترة أرجئت مرات عديدة اجتماعات لجنة الأمن المشتركة بين الجمهورية وأوغندا.

ثالثا - النهوض بالسلام والأمن

إيتوري

نشر لواء إيتوري

٢٣ - عزز لواء إيتوري التابع للبعثة وجوده في بونيا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وانتشر في سبع بلدات بالمنطقة هي: إيغا باريرير، وبوغورو، وفاتاكي، وكبندروما، وماهاغي،

ومارابو، وتشوميا. وسيتوج المرحلة النهائية من انتشاره بالانتشار في آرو ومونغوالو في نهاية آذار/مارس. ومع اتساع نطاق انتشاره، عاد الاستقرار إلى بعض المناطق. فقد عاد حوالي ١٠٠٠٠ من المشردين داخليا إلى فاتاكي، على سبيل المثال، منذ نشر اللواء في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٤ - بيد أن طائفة من العوامل أدت إلى زيادة التوتر، ومن هذه العوامل تقييد مجال عمل الجماعات المسلحة مع اتساع عمليات اللواء، والبطء الذي تشهده عملية إدماج المقاطعة في الهياكل الوطنية، وإمكانية التدخل من جانب الفاعلين الخارجيين، والتأخر في بدء تنفيذ مبادرة محلية لنزع السلاح وإعادة الإدماج. وساهمت هذه العوامل في ظهور نمط جديد من التحالفات بين الجماعات المسلحة العاملة في المنطقة وهي تحالفات متغيرة لم تعد تقوم بالضرورة على أساس عرقي. فقد انقسمت جماعة تعرف باسم اتحاد الوطنيين الكونغوليين إلى فصيلين اثنين: فصيل موال لرئيس الاتحاد، توماس لوبانغا، هو اتحاد الوطنيين الكونغوليين - لوبانغا، وفصيل موال لرئيس أركان الاتحاد الأسبق، فلوريرت كيزمبو، هو اتحاد الوطنيين الكونغوليين - كيزمبو. وتقوم جبهة القوميين ودعاة الاندماج/قوات المقاومة الوطنية بإيتوري واتحاد الوطنيين الكونغوليين - لوبانغا بعمليات مشتركة. وأصدرت القوات المسلحة لشعب الكونغو، وحزب وحدة وتضامن وسلامة أراضي الكونغو، وجبهة القوميين ودعاة الاندماج بيانا في ١١ شباط/فبراير، بكامبالا، أعلنوا فيه إنشاء تحالف آخر رغم عدم وضوح مركزه في الوقت الحالي.

٢٥ - وتعرضت البعثة لنحو ٢٠ هجوما منفصلا منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ومن هذه الهجمات هجوم على طائرة ودوريات تابعة لها في كاسيني (١٦ كانون الثاني/يناير) وهجوم بالقرب من إيغا باريرير (١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير)، وهذا يعكس على ما يبدو توجهها جديدا لدى المتشدد من الميليشيات الذين باتوا يستهدفون البعثة. وتلقت البعثة تهديدات بقتل الموظفين المدنيين والضباط العسكريين التابعين لها في بونيا، وقُتل مراقب عسكري تابع لها في ١٢ شباط/فبراير في كمين نصبه اتحاد الوطنيين الكونغوليين - لوبانغا لقافلة تابعة للبعثة على طريق عودتها من كاتوتو، التي كانت أجرت فيها تحقيقا في حقوق الإنسان إلى بونيا. ونتيجة هذه الهجمات، أقدم لواء إيتوري على تعزيز وجوده، فاتخذ مزيدا من التدابير الوقائية إذ نشر دوريات وأقام نقاط تفتيش إضافية واضطلع بعمليات للمحاصرة والتفتيش، مما أتاح له وضع اليد على سيل من الأسلحة والذخائر داخل بونيا وخارجها.

الإدارة المؤقتة في إيتوري ودور الحكومة الانتقالية

٢٦ - أحرز بعض التقدم في تعزيز العملية السياسية في إيتوري خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم أنه محدود. فمن الناحية الإيجابية، وافقت لجنة التشاور بين الجماعات المسلحة مبدئياً في الاجتماع الذي عقده في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في بونيا على الشروع في تنفيذ مشروع رائد لترع أسلحة المقاتلين. ومنذئذ، دأبت البعثة ولجنة التهدة والتحقق التابعة للإدارة المؤقتة في إيتوري وأعضاء لجنة التشاور بين الجماعات المسلحة على التحقق من مناطق التجميع المعينة للجماعات المسلحة في إيتوري استعداداً لترع أسلحة هذه الجماعات. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، اعتمد نائب وزير التسريح رسمياً الخطة التنفيذية لترع السلاح وإعادة الإدماج المجتمعي في إيتوري التي أعدتها الحكومة الانتقالية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والبعثة، في إطار اللجنة الفنية للتخطيط والتنسيق في إيتوري والتي يزمع تنفيذها ريثما يعتمد البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢٧ - بيد أن الإدارة المؤقتة في إيتوري لم تنجح بعد في بسط سلطتها خارج بونيا. بل إن الجماعات المسلحة لا تزال تناور من أجل السلطة ولا تزال تشكل مصدراً من مصادر انعدام الاستقرار حتى داخل بونيا. وفي هذا الصدد، التقى ممثلي الخاص، السيد ويليام لاسي سوينغ، الرئيس كابيلا يوم ٢٤ شباط/فبراير لحنه على الإسراع بخطوات الحكومة الانتقالية من أجل بسط سلطة الدولة على إيتوري. واقترح بعضاً من التدابير الملحة التي يمكن للحكومة الانتقالية أن تتخذها من قبيل تعيين حاكم للإقليم الشرقي ومفوض مقاطعة لإيتوري، وإنشاء فريق وزاري عامل ليكون بمثابة محاور للبعثة بشأن إيتوري. وفي أعقاب ذلك، قام وفد وزاري من كينشاسا، يومي ٢ و ٣ آذار/مارس، بزيارة لإيتوري وجه خلالها رسالة قوية دعا فيها إلى إدماج المقاطعة في العملية الانتقالية الأوسع وأعلن أن إدارتها ستنتقل من الإدارة المؤقتة في إيتوري إلى الحكومة المركزية بتعيين حاكم للإقليم ومفوض للمقاطعة. ولم يحدد بعد ما ستقوم به الإدارة المؤقتة في إيتوري حيال الممثلين الجدد للحكومة الانتقالية. وأفصح الوفد أيضاً عن دعوة الرئيس كابيلا لجميع الجماعات المسلحة إلى زيارة كينشاسا لاستئناف الحوار مع الحكومة الانتقالية وأكد أن امتثالها لسياسة "إخلاء إيتوري من الأسلحة" ومشاركتها في برنامج نزع السلاح والاندماج المجتمعي أمران لا بد منهما للاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وافتتح الوفد أيضاً الأبنية القضائية، بما في ذلك السجن، وقصر العدالة، ومركز الشرطة، التي أصلحتها الحكومة الفرنسية والمفوضية الأوروبية.

حالة حقوق الإنسان

٢٨ - في أواخر كانون الثاني/يناير، تلقت البعثة تقارير تفيد حدوث مجزرة في قرية غوبو على شاطئ ليك ألبرت. وحالت قساوة الطقس والبعد الجغرافي دون الوصول إلى القرية جواً، وفشلت محاولة البعثة الوصول إليها على متن قارب إذ تعرضت لقصف شديد من ميليشيات اتحاد الوطنيين الكونغوليين - لوبانغا على ما يبدو. واكتشف فريق الأمم المتحدة الذي تمكن في آخر المطاف من الوصول إلى غوبو سيرا على الأقدام في ٦ شباط/فبراير أن معظم السكان قد فروا. وأفادت استنتاجات أولية للبعثة أن تحالفاً بين إحدى ميليشيات الليندو واتحاد الوطنيين الكونغوليين - لوبانغا كان وراء القتل الجماعي الذي راح ضحيته أناس كانوا يتجهون جنوباً على متن قوارب في ١٦ كانون الثاني/يناير. وفيما لم تتمكن البعثة من أن تؤكد إلا حوالي ٣٠ جثة متحللة، لا يزال أكثر من ٢٠٠ شخص من الأشخاص الذين كانوا على متن القوارب والذين يقدر عددهم بـ ٢٥٠ شخصاً، مفقودين حتى الآن. وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أصدرت محكمة الدرجة الأولى في بونيا أمراً بالقبض على القائد المحلي المشتبه بتدييره للمجزرة.

إحلال العدل

٢٩ - قامت البعثة وشركاؤها، إسهاماً منهم في إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب وإحلال العدل في بونيا، بإصلاح السجن، وقصر العدالة، ومقر الشرطة، ومساكن القضاة في بونيا كما أشير إلى ذلك آنفاً. ونقلت الموظفين القضائيين الوطنيين إلى بونيا في ١٤ كانون الثاني/يناير. وباشرة القضاة أعمالهم رسمياً في ٢٨ كانون الثاني/يناير في حين سيباشرها الموظفون الخمسة عشر المعينون في سجن بونيا المعاد إصلاحه عندما يصبح السجن صالحاً تماماً. بيد أن الحكومة الانتقالية لم تُفرج حتى الآن عن الأموال اللازمة لتغطية تكاليف نشر الموظفين القضائيين في بونيا، بينما دفعت المفوضية الأوروبية القسط الأول من بدل مراكز العمل الخطيرة بناءً على اتفاقها مع الحكومة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، ستواصل البعثة احتجاز المعتقلين في بونيا باسم السلطات المحلية إلى أن يكون بوسع هذه السلطات احتجازهم في بيئة مأمونة.

٣٠ - وقامت البعثة بتدريب ٨١ شرطياً على إنفاذ القانون الحضري في بونيا، وتوفير استشاريين لمساعدة الشرطة المحلية على إجراء التحقيقات والاضطلاع بمهام الدوريات وغيرها من المهام. بيد أن أثر هذه الأنشطة كان محدوداً بسبب نقص المرتبات والمعدات المتاحة للشرطة المحلية.

شمال وجنوب كيفو

٣١ - رغم أن الاقتتال الواسع النطاق في الجزء الشرقي من الجمهورية قد توقف تقريباً، إلا أن شمال وجنوب كيفو يشهدان مناوشات متقطعة. ويعزى هذا الوضع إلى الإسراع بوتيرة نزع أسلحة العناصر الرواندية المدرجة في السابق ضمن جماعات المايي - مايي أو تسريحها أو إعادتها إلى الوطن أو إعادة توطينها أو إعادة إدماجها وإعادة بعض زعماء المتمردين الروانديين البارزين إلى وطنهم، مما أحل بتوازن القوة بين مختلف الجماعات المحلية. وتحركت فرقة العمل رقم ١ التابعة للبعثة على وجه السرعة للمساعدة في إحلال الأمن في المناطق التي انفجرت فيها أعمال الاقتتال وبادرت إلى المساعدة في عمليات نزع السلاح أو التسريح أو إعادة التوطين أو إعادة الإدماج، وفي بعثات التقييم المشتركة والأنشطة الإنسانية.

استراتيجية كيفو

٣٢ - تعمل البعثة، تسليماً منها بالأهمية المركزية التي يكتسبها شمال وجنوب كيفو في عملية السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى نتيجة وقوعهما على الحدود مع أوغندا وبوروندي ورواندا، على وضع استراتيجية متعددة الجوانب لتيسير بسط سلطة الدولة على الإقليمين مع تحديد تدابير شاملة للنهوض بهما على الأمدين القريب والبعيد. وتتوخى الاستراتيجية تنفيذ أنشطة متكاملة تتصل بالأمن، والعلاقات المجتمعية، والإعاش الاقتصادي، آخذة في الاعتبار الجهود التي يبذلها الفاعلون الدوليون الآخرون.

٣٣ - وفي إطار هذا المسعى، ستعتمد البعثة إلى استخدام الموارد المتاحة لديها لإنشاء لواء خاص بكيفو يضم وحدات فرقة العمل رقم ١ التي تقودها جنوب أفريقيا والتي تنتشر في شمال كيفو والكتيبة (أوروغواي) التي يجري الآن إعادة نشرها في جنوب كيفو. ومن شأن هذا الإجراء أن يحسن سيطرة البعثة على الأوضاع في الجزء الشرقي من الجمهورية وأن يتيح للبعثة قدرة احتياطية للتصدي لأي طوارئ في المنطقة. وسيكون مقر العمليات الأمامية للواء الذي يبلغ قوامه ٣ ٥٠٠ فرد في بوكافو في حين ستظل عناصر الدعم تستخدم كيندو قاعدة خلفية.

التوترات في بوكافو

٣٤ - رغم تحسن الوضع العام في شمال وجنوب كيفو، فإن تصاعد التوتر في بوكافو في شباط/فبراير كشف انشقاقات عميقة في صفوف الحكومة الانتقالية، لا سيما في مؤسسة الرئاسة والقيادة العليا للجيش المدمج والهياكل السياسية والعسكرية المحلية في بوكافو. وقد وقعت مواجهات إثر اكتشاف مخبأ للأسلحة في محل إقامة أحد معاوني حاكم جنوب

كيفو الموقوف حاليا (التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما سابقا)، خافير شيريموامي شيريانيا، يوم ٣ شباط/فبراير. وإثر ذلك، أسفر تبادل إطلاق النار بين العناصر الموالية لقائد المنطقة العسكرية العاشرة، اللواء بروسبير نايولوا (من أفراد الحكومة السابقة) والعناصر الموالية لحلفاء الحاكم إلى مقتل شخصين على الأقل. ونُزع فتيل الأزمة بعد أن توسطت البعثة بين الطرفين وسُلمت لها أسلحة وهي لا تزال تبحث عن مزيد من الأسلحة. وأوقف مجلس الوزراء الحاكم شيريانيا، في ٧ شباط/فبراير، ولكنه قرر كذلك عدم إلقاء القبض عليه لحيازته أسلحة.

٣٥ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، وبأمر من اللواء نايولوا، تم دهم بيتي فردين سابقين من أفراد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما لهما ارتباط بالحاكم الموقوف، مما أسفر عن إلقاء القبض على ضابط عسكري تابع للتجمع هو الرائد كاسونغو، الذي نقل لاحقا إلى كينشاسا دون إبلاغ الحاكم بالنيابة أو نائب قائد المنطقة العسكرية. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الرائد كاسونغو قد حوكم غيابيا من قبل المحكمة العسكرية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية السابقة لضلوعه المزعوم في اغتيال الرئيس لوران ديزيريه كاييلا، وحُكم عليه بالإعدام. ومن ثم، فقد أدى نقل الرائد إلى كينشاسا إلى زيادة شدة التوتر في قيادة المنطقة العسكرية العاشرة.

٣٦ - وفي مقابل ذلك، هدد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما بالانسحاب من المؤسسات الانتقالية إذا لم يُعدَّ الرائد كاسونغو إلى بوكافو. وأدى هذا بدوره إلى صدور بيانات من وزراء قرييين من الرئيس ومن عنصر المايي - مايي في الحكومة الانتقالية تنتقد التجمع وتتهمه بـ "الإعداد لتمرد ثالث" في شمال وجنوب كيفو. وإثر اتفاق بين الرئيس كاييلا ونائب الرئيس روييروا، أعادت البعثة الرائد كاسونغو إلى بوكافو في ٢٥ شباط/فبراير، مما ساعد على إحلال الاستقرار في المدينة.

٣٧ - وخلال هذه الفترة، شنت عناصر متشددة حملة على البعثة منتقدة إياها لعدم تحليها بالحياد. وعُمرت مواد دعائية متطرفة، منها كراسات تتضمن رسائل تحث على كره البعثة وتدعو السكان إلى مهاجمة موظفيها. وقد نشر بعضها فيما يبدو على الصعيد الوطني، من خلال جملة من الوسائل منها نشر مقالات سلبية في بعض الصحف والنشرات التلفزيونية في كينشاسا. ولوحظ أيضا انتشار مواد دعائية تدعو لكره الجماعة العرقية بانيامولينجي. وبناء على طلب الرئيس كاييلا، نقلت البعثة اللواء نايولوا إلى كينشاسا لإجراء مشاورات في ٨ آذار/مارس.

تطورات أخرى في الشرق

تجمع عناصر المايي - مايي

٣٨ - منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، واستجابة لنداء القائد العسكري لمنطقة مانيمما، تجمع المقاتلون المايي - مايي مع المقاتلين التابعين لهم في كيندو وليبوتو وبونيا، رغم عدم وجود خطة ملموسة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الوطني، أو لإدماج قوات المايي - مايي السابقة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودون اتخاذ أي ترتيبات متعلقة بالتغذية والإقامة. وفي حين يقدر أن حوالي ٩ ٠٠٠ مقاتل من المايي - مايي تجمعوا حتى الآن (على التوالي ٣ ٠٠٠ في كيندو، و ٤ ٠٠٠ في ليبوتو، و ٢ ٠٠٠ في بونيا)، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام ليست قارة. فالمايي - مايي عبروا عن استيائهم لدى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أساسا لعدم الوفاء بالوعود التي أعطتها إياهم القيادة العسكرية للمنطقة بشأن إدماجهم في القوات المسلحة للجمهورية. وهدد الكثير منهم بالعودة إلى الأدغال إذا لم يتم النظر في مشاكلهم. وقد هدد وجود هذا العدد الكبير من عناصر المايي - مايي المسلحين الحالة الأمنية، إذ كثرت أعمال اللصوصية والإجرام المبلغ عنها في المناطق المجاورة. وفي واقعة حدثت مؤخرا، نشبت مشاحنة بين عناصر من المايي - مايي وشرطة كيندو مما زاد من حدة التوتر في البلدة.

الوضع في كاتانغا

٣٩ - إثر ورود تقارير تفيد احتمالا بوقوع مذبح في كيتانغي، أرسلت البعثة فريقا للتحقيق إلى المنطقة في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ شباط/فبراير. وبعد استجواب ٢٥ من الناجين وغيرهم من الشهود، تبين للبعثة أن عدة اشتباكات وقعت بين فصيلين متنافسين من المايي - مايي. ويعتقد أن إحدى الجماعتين أقدمت عن قصد على قتل ما لا يقل عن ٣٠ مدنيا وارتكبت أفعالا مفرطة الوحشية شملت التعذيب والاعتصاب وتجنيد الأطفال والتشويه. ويعتقد كذلك أن نفس الجماعة شنت هجوما ضد عناصر من "القوات المسلحة الكونغولية السابقة" ترتب عنه مقتل ٨ أشخاص. وردا على هذا الهجوم، قتلت "القوات المسلحة الكونغولية السابقة" أربعة مدنيين في ٧ شباط/فبراير. ونتج عن الاشتباكات الأخيرة تشرد سكان المنطقة على نطاق واسع. ولم تتمكن البعثة حتى الآن من السفر شمالا في اتجاه المناطق المحددة التي وقعت فيها هذه الأحداث.

نزع سلاح المقاتلين الأجانب والجماعات التابعة لهم أو تسريحهم أو إعادتهم إلى الوطن أو إعادة توطينهم أو إعادة إدماجهم

٤٠ - تزيد البعثة من وتيرة أنشطتها في مجال نزع السلاح أو التسريح أو الإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين أو إعادة الإدماج وذلك لدعم قرار حكومتي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية المتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بحل معضلة الجماعات المسلحة الرواندية مع نهاية سنة ٢٠٠٤. ومنذ تقرير الأخر، تسارعت وتيرة عملية الإعادة إلى الوطن، بحيث زاد عدد الأشخاص المعادين من ٢٩٠٠ شخص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى ٩٦٥٨ شخصا في ١٠ آذار/مارس، وذلك وفقا للهدف الذي حددته البعثة والمتمثل في بلوغ عدد ١٠٠٠٠ شخص مع نهاية نيسان/أبريل. ومن الأسباب الرئيسية التي يبدو أنها أدت إلى ذلك هو أن انضواء جميع القوات الكونغولية تحت سلطة القادة العسكريين للمناطق نتج عنه عزل العناصر الرواندية التي كانت منتشرة فيما سبق في نفس مواقع بعض جماعات المايي - مايي، ولا سيما في جنوب كيفو. وفضلا عن ذلك، قامت البعثة لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بمباشرة عمليات الإعادة إلى أوغندا وبوروندي. وبلغ عدد الأوغنديين والبورونديين الذين أعيدوا لوطنهم حتى ١٠ آذار/مارس ٥٠١ و ٣٠٨٥ فردا، على التوالي.

الأطفال المرتبطون بالجماعات المسلحة

٤١ - تزايد عدد الأطفال الذين غادروا الجماعات المسلحة الكونغولية، إذ دخل ما لا يقل عن ٦٥٠ طفلا منهم مرافق الرعاية المؤقتة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وتشير الأرقام المتاحة إلى أن أكثر من ٣٠٠ طفل التحقوا بأسرهم. كما تناقشت إلى حد كبير التقارير التي تفيد بوقوع أعمال تجنيد وإعادة تجنيد للأطفال. غير أنه لا زال يتعين اختبار إرادة الجماعات فيما يتعلق بإخلاء سبيل الأطفال على نطاق واسع، وسوف تتوقف الأمور إلى حد كبير على الأحوال الأمنية السائدة. ولا تشكل الفتيات إلا عددا قليلا من الأطفال الذين أخلي سبيلهم رسميا، وإن كان العديد منهن قد اختطف خاصة لأغراض ممارسة الجنس. ويجري حاليا وضع برامج دعم خاصة بهن وإيجاد سبل لتحسين الدعوة إلى دعمهن والوصول إلى هذه المجموعة الشديدة التأثر.

٤٢ - وواصلت البعثة دعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من الشركاء العاملين في مجال حماية الطفولة في تسهيل مغادرة الأطفال للجماعات المسلحة، بجملة أمور منها إقامة مراكز رعاية مؤقتة جديدة. وفي الوقت ذاته، تطلب إخلاء سبيل الأطفال دونما خطة،

ولا سيما من قبل جماعات المايي - مايي، إيجاد حلول استعجالية لم تترك سوى موارد ضئيلة لوضع برامج لإعادة الإدماج ورصد العودة.

مراقبة حظر الأسلحة

٤٣ - بينما وردت تقارير عن خروقات عديدة لحظر الأسلحة يرجح وقوعها وإن لم يتم إثباتها، لم تستطع البعثة التحقق من صحتها. ومن القيود التي حالت دون ذلك منع الوصول إلى الطائرات والمرافق العسكرية أو غيرها من المواقع التي يزعم تخزين الأسلحة والعتاد فيها من أجل تفتيشها. وثمة قيد آخر تمثل في الوجود المحدود للبعثة على أراض شاسعة ووعرة. وبينما يمكن تحسين قدرة البعثة على مراقبة دفع الأسلحة من خلال توفير موظفين متخصصين، فإن البعثة يمكن كذلك أن تنتفع من توفير الدول الأعضاء للمعلومات ذات الصلة، وتوفير معدات الرصد الخاصة، مما من شأنه أن يتيح إجراء تحقيقات أكثر تركيزاً.

الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية

٤٤ - ظلت البعثة تتلقى تقارير عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا زالت المداخل التي يذرها بيع الموارد الطبيعية تستعملها الجماعات المسلحة من أجل اقتناء الأسلحة وتعد عاملاً في مقاومة بسط سلطة الدولة على البلاد. وسوف تعمل البعثة في الأشهر القادمة مع شركاء آخرين على مساعدة الحكومة الانتقالية في زيادة قدرتها على مراقبة حدودها بفعالية؛ وضبط مواردها الطبيعية وإدارتها؛ وتعزيز الجمارك وإدارة الإيرادات.

الألغام الأرضية

٤٥ - رغم أن الألغام الأرضية لم تمثل مشكلة كبرى في النزاع، تعاني جميع الأقاليم تقريباً من أضرار الألغام والذخائر الأخرى غير المنفجرة. فمع تزايد وتيرة الاتصالات والأسفار، يحتمل أن يتزايد عدد الحوادث الناجمة عن الألغام والذخائر غير المنفجرة. ويقوم مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بتعهد قاعدة مركزية للبيانات عن الألغام والذخائر غير المنفجرة وتقديم المساعدة في تخطيط عمليات الإزالة وفي تحديد أولوياتها. كما وظفت شركة مختصة في إزالة الألغام وتعمل حالياً على الطريق الرابطة بين بونيا إلى بيني عبر كوماندا. وتستخدم قدرات البعثة في مجال إزالة الألغام للدعم المباشر للبعثة، ولا سيما فيما يتعلق بأشغال الهندسة. ولا تزال المؤسسة السويسرية لأعمال الألغام تقوم بأنشطة تتعلق بإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة في منطقة بونيا منذ كانون الثاني/يناير. غير أن مثل هذه المبادرات لا يفي إلا جزئياً بالاحتياجات الأوسع نطاقاً والمتمثلة في المعالجة الشاملة لمسألة إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رابعاً - دعم سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان

٤٦ - أغلب التجاوزات في مجال حقوق الإنسان يشمل أعمال حرق الحق في الأمن وفي الملكية الخاصة التي ترتكبها العناصر المسلحة، وأعضاء الميليشيات، والجماعات المسلحة الأجنبية، ووكالات إنفاذ القوانين التابعة للدولة. وهذه الجهات مسؤولة كذلك عن أعمال القتل والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية والمهينة، بما في ذلك الممارسة السائدة المتمثلة في احتجاز المساجين في زنانات تحت الأرض. وقد ظلت، في جميع أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعمال النهب، والسطو المسلح، والابتزاز، وفرض الأتاوى غير القانونية، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز غير القانوني، سبباً أساسياً من سبل العيش لدى الجنود الذين لا تصرف لهم مرتباتهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بالتحقيق في العديد من التقارير الواردة عن التجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في حق الأطفال، بما في ذلك حالات القتل والاختطاف والاعتداء الجنسي.

العنف الجنسي

٤٧ - ترتكب جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي في حق النساء والفتيات دون خشية العقاب في جميع أنحاء الجمهورية. ونظراً لاستشراء هذا النوع من الاعتداءات، تضطلع البعثة بدراسة شاملة بغرض القيام في الأسابيع القادمة بإصدار تقرير بشأن العنف الجنسي في الجمهورية. وفي حين أن الأغلبية العظمى من مرتكبي أعمال العنف الجنسي لا تخضع للمساءلة، مثل الحكم بالحبس لمدة ٣٦ شهراً الذي أصدرته المحكمة العسكرية في مبانداكا في حق جندي من جنود القوات المسلحة الكونغولية اغتصب فتاة عمرها ٥ سنوات استثناء من الاستثناءات النادرة.

٤٨ - وفي بني وكلمي وكيسانغاني، أقامت البعثة لجاناً مختلطة للتصدي لمسألة العنف الجنسي وتقديم المساعدة الطبية والقانونية والنفسية والاجتماعية لضحايا هذا النوع من العنف. كما نظمت البعثة حلقات دراسية تدريبية في كيسانغاني وكلمي استهدفت تعزيز القدرات المحلية على مساعدة الضحايا. وفي ٨ آذار/مارس، شارك موظفو البعثة العسكريون والمدنيون في أنشطة مختلفة دعماً للحملة الوطنية ضد العنف الجنسي.

لجنة الحقيقة والمصالحة

٤٩ - أحرقت في كينشاسا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير، مشاوراً وطنية بشأن لجنة الحقيقة والمصالحة. وشارك في المشاورة ١٢٥ شخصاً، منهم فئة عريضة من الكونغوليين من جميع الأقاليم الإحدى عشر، ونواب في البرلمان، وممثلون عن قطاع القضاء، وخبراء

وطنيون ودوليون. وقد تساءل العديد من المشاركين عن مدى ملاءمة الظرف الراهن لإنشاء هذه اللجنة في الوقت الذي ترتكب فيه يوميا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتتسم حالة السلام بالهشاشة. كما دعا العديد من المشاركين في هذا الصدد إلى تعيين أعضاء اللجنة من بين أشخاص لا لون لهم سياسيا ويتمتعون بالمصداقية. وينبغي للحكومة الانتقالية والبرلمان وجهات معنية أخرى اتخاذ قرارات في هذه القضايا، والبت في ما إذا كان يتعين تحويل سلطة العفو إلى اللجنة أم لا، وضمان حل يوازن بين أحكام اتفاق الانتقال العام الشامل لجميع الأطراف والدستور الانتقالي والواقع السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورأى المشاركون أنه في حالة إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في حضم هذه التساؤلات، فلا يرحح أن تحظى بدعم المجتمع الدولي، ولا سيما مجتمع حقوق الإنسان الدولي ومجتمع المانحين.

خامسا - تحسين الأحوال الإنسانية من أجل السلام المستدام

الوضع الإنساني والمساعدة الإنسانية

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحسنت إمكانيات الوصول إلى السكان المحتاجين، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد ساعدت البعثة العاملين في المجال الإنساني على الوصول إلى السكان المعرضين للخطر في إيتوري، وكيفوس، ومانبيما، وكاتانغا. وتوفر البعثة على الخصوص الحماية العسكرية للإمدادات الإنسانية الهائلة المسلمة في توييمي (جنوب كيفو)، وهي منطقة لم تكن مفتوحة في معظمها أمام العاملين في المجال الإنساني خلال السنوات الخمس الماضية. والعملية عبارة عن قافلة من ٣٦ شاحنة تحمل ٢٥٨ طنا من الأغذية وغيرها من السلع موجهة لنحو ٣٠ ٠٠٠ فرد على امتداد شهرين.

٥١ - وفي حين يستمر ورود التقارير بشأن الأعداد الكبيرة للأشخاص المشردين داخليا الجدد، بمن فيهم ٢ ٠٠٠ إلى ٤ ٠٠٠ شخص في مقاطعة بونياكيري (جنوب كيفو) نتيجة لأنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تحسن الوضع هناك إلى حد كبير نظرا لانتشار قوات البعثة وتأمين الغذاء والمأوى على نحو سريع. غير أن الاشتباكات الأخيرة التي اندلعت بين جماعات المايي - مايي، وكذلك بين إحدى هذه الجماعات وجنود ينتمون للقوات المسلحة الكونغولية السابقة ترتب عليها تشريد واسع النطاق لما يقرب من ١٠ ٠٠٠ أسرة في المنطقة.

٥٢ - وواصلت البعثة توفير المساعدة السوقية للوكالات الإنسانية التي تتصدى للأزمات، وكذلك إلى السلطات الكونغولية كلما أمكن. وفي شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير،

قامت البعثة، على إثر حادثين وقعا على نهر الكونغو، بإجلاء حوالي ٣٠٠ من الضحايا في اتجاه مبانداكا ويسرت تسليم المساعدة الإنسانية لهم.

٥٣ - وتساعد البعثة أيضا العناصر الفاعلة في المجال الإنساني على تذليل الصعاب التي تواجهها في إعادة نحو ٣,٤ مليون من الأشخاص المشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مناطقهم الأصلية. وبمساعدة من مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، شرعت البعثة في وضع نظام للخرائط لتحديد المناطق الأصلية للمشردين داخليا، وقامت بتطوير هذا النظام. كما شاركت البعثة، جنبا إلى جنب مع مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، وغيره من شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، في إيفاد بعثات إنسانية إلى مناطق عديدة من مناطق تجمعات المشردين داخليا. واتبعت البعثة استراتيجية ثلاثية الشعب تناقش في إطارها المشردين داخليا بشأن احتياجاتهم المتعلقة بالعودة، وتقيم حوارا مع المجتمعات المحلية في مناطق العودة للتمهيد لقبول عودة المشردين داخليا إلى مجتمعاتهم، وتأمين الحصول على موافقة القادة العسكريين على ضمان حماية العائدين. وتقوم الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتوفير المساعدة القصيرة الأجل من أجل تيسير تكيف المشردين العائدين مع مجتمعاتهم المحلية بصورة دائمة. وبغية تعزيز الحوار بشأن القضايا الشاملة لعدة قطاعات، يقوم ممثلي الخاص بعقد اجتماعات ربع سنوية مع المنظمات الدولية غير الحكومية، واجتماعات شهرية مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة.

حماية الأطفال

٥٤ - تواصل البعثة إدماج حماية الأطفال في جميع الأعمال المتعلقة بمختلف عناصرها، كما تواصل تعزيز تحلي موظفي البعثة بالسلوك المناسب تجاه الأطفال. وواصلت البعثة أيضا إعداد الوثائق الداعمة لحدوث عمليات خطيرة من عمليات إساءة معاملة الأطفال، وعملت على تعزيز قدرات المنظمات المحلية غير الحكومية في هذا الصدد. ومن خلال الزيارات التي نظمتها البعثة إلى السجون والمحاكم ومراكز الشرطة والاجتماعات التي عقدتها مع السلطات الأخرى، دعت إلى إنهاء ممارسة الإفلات من العقاب، وإلى معاملة الأطفال وفقا للمعايير الدولية. وجرى تنظيم التدريب المتعلق بحماية الأطفال بوجه خاص لضباط الشرطة والسجون في بونيا. وبالتعاون مع اليونيسيف، قام أيضا خبراء حماية الطفل بتقديم إحاطات إلى ضباط أول كتيبة كونغولية موحدة يجري تدريبها حاليا في كيسانغاني.

٥٥ - ومع بداية إعادة الإدماج في المجتمع للمشردين داخليا واللاجئين المرتبطين بالجماعات المسلحة، يجري بذل المزيد من الجهود لزيادة التوعية بحقوق الأطفال في المجتمعات المحلية. وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم البعثة والشركاء الآخرون بإنشاء شبكات لحماية الأطفال،

ويضطلعون بأنشطة التوعية الأخرى. وكثيرا ما تقوم وكالات حماية الأطفال بتوجيه الانتباه إلى الحاجة إلى توفير موارد طائلة لمعالجة المسائل المتصلة بالحقوق الأساسية للأطفال في الغذاء والصحة والتعليم، بما في ذلك من خلال إصلاح المدارس ومرافق الرعاية الصحية.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت البعثة بجهود التوعية والتدريب لموظفيها الدوليين والوطنيين، وتعاونت مع الفريق القطري المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، ومع البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز. والمشاكل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لم تتبلور بعد بصورة كاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويلزم القيام بالكثير من أجل إدماج الوقاية من هذا المرض في خطة التنمية الوطنية. وتقدر نسبة الإصابة بالوباء بما بين ١,٣ و ٦ في المائة من السكان، ويعتبر إقليم كاتنغا أشد المناطق إصابة. بيد أنه لا تتوافر تقديرات بالنسبة للجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي تأثر على نحو سيئ بعمليات الاغتصاب التي وقعت أثناء الصراع.

القضايا الجنسانية

٥٧ - واصلت البعثة رصد وتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في الحكومة الانتقالية والمجتمع الكونغولي ككل. ورغم ما توليه الحكومة الانتقالية من اهتمام متزايد لقضايا المرأة، فقد استبدلت مؤخرا بإحدى الوزيرات القلائل في الحكومة وزيرا من الرجال ولما يمحض عليها بالحكومة سوى ستة أشهر. وفي داخل البعثة، لم يسفر نداء بزيادة النسبة المئوية للنساء العاملات في العنصرين العسكري والمدني إلا عن زيادة طفيفة، وعدد النساء اللاتي يعملن في البعثة هو كالتالي: الشرطة المدنية (٤) من بين ١١٧ ضابطا (أي بنسبة ٤,٣ في المائة)؛ والمراقبون العسكريون (٣١) من بين ٧٣٦ (أي بنسبة ٤,٢ في المائة)؛ والوحدات المشكّلة (١٤٦) من بين ١٠.٠٠٨ (أي بنسبة ١,٥ في المائة).

مشاريع الأثر السريع

٥٨ - عجلت البعثة من تنفيذ مشاريع الأثر السريع التي لا تزال تشكل أداة هامة في دعم حل المنازعات المحلية وإقامة علاقات طيبة مع الأهالي الكونغوليين. وتمت الموافقة حتى الآن على ٥٩ مشروعا (تبلغ قيمتها ٨٣٠ ٦٧٢ دولارا)، وهي تتراوح بين برامج الدعم المحلي لترع السلاح أو التسريح أو الإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين أو إعادة الإدماج، والتوسع في فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية المحلية، وتعزيز

الإصلاح الاقتصادي عن طريق أنشطة توليد الدخول البسيطة. وفي بونيا وكاليمي ساعدت مشاريع الأثر السريع التي تضطلع بها البعثة، بالتشارك مع المنظمات الدولية غير الحكومية، ١٠٠٠ من الإناث ضحايا العنف الجنسي، وقامت بتدريب المنظمات غير الحكومية والقيادات النسائية على الصعيد المحلي من أجل اتخاذ إجراءات وقائية. وتم في بوكافو تنفيذ مشروع رائد بشأن إعادة إدماج ١٠٠ من المحاربين السابقين في المجتمع.

سادسا - الدعم والإدارة

الإعلام

٥٩ - تقوم شعبة الإعلام بتعزيز وجودها في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل توفير أقصى دعم لأنشطة البعثة وعملية التحول في فترة ما قبل الانتخابات. ومن خلال إذاعة أو كابي قامت البعثة بدور ناشط في إزالة التوترات التي نشأت في مناسبات عديدة، ولا سيما في بونيا وكيسانغاني وبوكافو ومبنداكا، وذلك من خلال تزويد السكان بالوقائع بصورة فورية وموثوق بها، وإذاعة المقابلات مع المسؤولين بالحكومة الانتقالية والبعثة. وقد تم تركيب ٢٠ جهازا إضافيا من أجهزة الإرسال، و ٣ أجهزة لاسلكي متنقلة لدعم عمليات نزع السلاح أو التسريح أو الإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين أو إعادة الإدماج وتقوية التغطية الإذاعية في مهاحي (إيتوري)، وأوفيرا (شمال وجنوب كيفو)، والمناطق الأهلة الأخرى في مقاطعات كاساي، وإكواتير، وأورينتال، وباندونودو. وهناك اتفاقات قيد الإعداد مع بعض المحطات الإذاعية المحلية لزيادة بث برامج إذاعة أو كابي إلى المناطق الريفية. واحتفالا باليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس، وُزِعَ على وسائل الإعلام المحلية برنامج فيديو مدته ٣٠ دقيقة عن العنف ضد المرأة.

٦٠ - ومن المقرر أن تفتتح مكاتب إعلام جديدة خلال شهر آذار/مارس في لوبومباشي، ومبوجي مايي، وأوفيرا، للاضطلاع بأنشطة التوعية المحلية وتوزيع منشورات البعثة وبرامج الفيديو الخاصة بها. ووزع في أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية برنامج فيديو مدته ٣٠ دقيقة عن إيتوري، وطبعة خاصة من مجلة البعثة، في حين وزع برنامج فيديو عن عمليات نزع السلاح أو التسريح أو الإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين أو إعادة الإدماج في كيغالي والمكاتب الأخرى المعنية بهذه العمليات. ومن خلال التنسيق الشديد مع عناصر البعثة، ومع الشركاء الآخرين، تم إعداد حملات توعية بشأن المشاريع الوطنية ذات الصلة بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إيتوري.

الأنشطة الرئيسية وتدابير الكفاءة

٦١ - منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، واصلت البعثة نشر وحداتها العسكرية تجاه الشمال. وبدأ إحلال الوحدة المغربية القادمة من كيسانغاني محل الوحدة الأوروغوية في بونيا، كما تجري إعادة نشر الوحدة النيبالية إلى شمال إيتوري. وفي الوقت نفسه، تم نشر المعدات الإضافية اللازمة للوحدات العسكرية لكي تفي بالمهام المحددة في قرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، كما نقل إلى بونيا من كيسانغاني المستشفى المغربي من المستوى الثاني.

٦٢ - ومن أجل ضمان توفير الدعم الأمثل للقوات العسكرية المنتشرة في المنطقة الشرقية، بدأت البعثة في عمليات إعادة التموين بالغذاء والوقود عبر عنتيبي، أوغندا. وسيكون من شأن هذه المبادرة، فضلا عن تعزيز الفعالية، تحقيق تخفيضات في التكاليف مع التوسع الحادث في الوجود العسكري في كيفو الشمالية نتيجة لنشر الكتيبة الأوروغوية. ولا يزال على رأس الأولويات التغلب على اعتماد البعثة على إعادة التموين عن طريق الجو بسبب عدم توفر الطرق الصالحة للاستخدام في إيتوري. وقد أنشئت وصلات الطرق عبر أوغندا لاستخدام الوحدة النيبالية المتمركزة في شمال إيتوري، ومن المتوقع فتح طريق بني - بوناي للحركة المحدودة للمركبات بحلول أواخر أيار/مايو ٢٠٠٤.

سابعاً - الجوانب المالية

٦٣ - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٨/٢٥٩، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أن تخصص وتقسّم مبلغاً إضافياً قدره ٣٠٠ ٣٨ ٥٩ دولار، لاستمرار البعثة في عملها للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، إضافة إلى مبلغ ٥٨٢ مليون دولار كان قد تم اعتماده. بموجب أحكام القرار ٥٧/٣٣٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بما يشكل اعتماداً منقحاً إجمالياً قدره ٦٤١ مليون دولار.

ثامناً - ملاحظات

٦٤ - بعد ثمانية أشهر على إنشاء الحكومة الانتقالية، وعلى الرغم من التقدم المحرز في عملية إعادة التوحيد الوطنية، تواجه عملية السلام تحديات رهيبية. وتتعلق أهم القضايا الحاسمة بقدرة الزعماء الانتقاليين على التصرف بوصفهم يشكلون بالفعل حكومة موحدة وأن يتغلبوا على المناخ السائد من عدم الثقة. وفي هذا الصدد، ومع أن الزيارات التي قام بها إلى المناطق الداخلية في البلد وفود من الحكومة الانتقالية وفود برلمانية قد ساعدت على

الحفاظ على قوة دفع عملية السلام، يتعين على الحكومة الانتقالية القيام بالمزيد من أجل توحيد البلد الذي مزقته الحرب، وقيادة شعبه على طريق المصالحة الوطنية.

٦٥ - ونظرا لحالات التأخير التي واجهتها الحكومة الانتقالية في تنفيذ اتفاق الانتقال العام الشامل لجميع الأطراف المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ينبغي إنجاز الكثير في الأسابيع المقبلة من أجل الالتزام بالمواعيد الزمنية لعملية الانتقال. وينبغي إعطاء الأولوية في المقام الأول لوضع الإطار التشريعي المتعلق بإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبسط نفوذ الإدارة الحكومية، والانتخابات، وتحديد المشاكل ومعالجتها في إطار الجهود المتواصلة، مثل إدماج عناصر المايي - مايي في القوات المسلحة. وأتاح اجتماع ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بشأن إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعقود في مقر الأمم المتحدة قاعدة مشتركة للتعاون بين الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي من أجل تسوية هذه القضايا. وتتابع البعثة بنشاط تنفيذ التفاهم الذي تم التوصل إليه في الاجتماع عن طريق إنشاء آلية استشارية لإصلاح القطاع الأمني داخل البعثة، تستعير لها الموظفين المتخصصين من البلدان الأعضاء المعنية؛ وإنشاء آلية تنسيق للمانحين، ومناقشة إمكانية عقد مؤتمر للمانحين بشأن إصلاح القطاع الأمني والانتخابات مع الشركاء الآخرين، علما بأن هذين القطاعين الرئيسيين غير مدرجين في الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٤. وفي الأشهر المقبلة، أعترزم أيضا أن أقدم إلى مجلس الأمن توصيات إضافية بشأن إمكانية الدعم الذي يمكن أن تقدمه البعثة من أجل إدماج الشرطة الوطنية وتنمية قدراتها ما أن تتخذ الحكومة الانتقالية القرارات اللازمة في هذا الشأن.

٦٦ - وفيما يتعلق بالانتخابات الوطنية التي ستعقد في عام ٢٠٠٥، قامت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وخبراء دوليون بوضع مجموعة من الخيارات تم عرضها على الحكومة الانتقالية. ومن المهم للغاية أن تنظر الحكومة الانتقالية في هذه الخيارات في الوقت المناسب ودون تحيز وبشفافية حتى يتسنى الشروع في التحضير للانتخابات - التي من المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ - في أقرب وقت ممكن. ونظرا للجدول الزمني الطموح والتحديات المرتبطة بهذه الانتخابات، من الضروري أن تستند الحكومة الانتقالية في قراراتها إلى مدى جدوى هذه الخيارات وفعاليتها من حيث التكلفة وتطبيقها العملي.

٦٧ - وواضح أن عقد الانتخابات ليس عملية فنية أو هدفا في حد ذاته. ومن العناصر الحيوية في تهيئة الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات إرساء الهياكل الأساسية للحكم وبسط نفوذ حكومة واحدة وموحدة. كما سيستلزم إجراء الانتخابات تهيئة ظروف ثابتة وآمنة، ومن العوامل الحاسمة لتحقيق ذلك إحراز تقدم كاف في نزع سلاح الجماعات المسلحة

الأجنبية أو تسريحها أو إعادة إدماجها أو إعادة توطينها أو إعادتها إلى الوطن ونزع سلاح المقاتلين الكونغوليين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. كذلك، فإن عدم استغلال المرشحين في الانتخابات التوترات العرقية والإقليمية من أجل تحقيق مكاسب انتخابية سيكون عاملاً حاسماً.

٦٨ - ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء التقارير الواردة باستمرار بشأن عمليات القتل والفظائع الأخرى التي ترتكب ضد المدنيين، بما في ذلك التقارير عن تفشي العنف الجنسي المريع الذي يستخدم كسلاح للتخويف والحرب. ويتعين على الحكومة الانتقالية إقرار سيادة القانون في كامل أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، فإنني أرحب ببعثة التقييم التي اضطلع بها مؤخراً الاتحاد الأوروبي بشأن القطاع القضائي، وآمل أن تساعد الجهود التي سيبدأها الاتحاد الأوروبي مستقبلاً، وكذلك جهود البعثة على مضي الحكومة الانتقالية قدماً لتعزيز الأجهزة القضائية والإصلاحية التابعة للدولة. ومن العناصر الأساسية أيضاً في بناء الدولة إنشاء لجنة هامة وموثوقة لتقصي الحقائق والمصالحة.

٦٩ - ويتعين على الحكومة الانتقالية أن تبذل في الأشهر المقبلة المزيد من الجهد من أجل بسط نفوذ الدولة في كامل أنحاء الجمهورية وتوفير الخدمات الأساسية للسكان. ومن العوامل الرئيسية لتوطيد السلام في البلد إنعاش الاقتصاد الوطني. وكما لاحظت في تقريرتي الخاص الثاني عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2003/566) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣، فمن الضروري توخي نهج شامل لكفالة النجاح في الفترة الانتقالية. وينبغي أيضاً إحراز تقدم لجعل عملية جمع الإيرادات عملية مركزية، وكذلك إدارة الضرائب إدارة سليمة بما في ذلك شفافية الامتيازات الصناعية - فضلاً عن تنمية قدرات الدولة على تقديم الخدمات بفعالية. وأناشد الدول الأعضاء التي لديها الخبرة الضرورية وكذلك مؤسسات بريتون وودز أن تتعاون على نحو وثيق مع الحكومة الانتقالية من أجل تحقيق هذه الأهداف.

٧٠ - وباقتراب موعد الذكرى الأولى لاجتماع لجنة التهدئة والتحقق إيتوري، فإن الحالة في إيتوري لا تزال خطيرة. وفي حين تحسنت الحالة الأمنية في بعض المناطق بفضل نشر لواء الأمم المتحدة في إيتوري، فقد ازداد العنف المنظم خلال الشهرين الماضيين ضد السكان المدنيين وبعثة الأمم المتحدة في المناطق الأخرى. وإني أدين بقوة الهجمات العدائية، التي بلغت ما لا يقل عن ٢٠ هجوماً منذ ١ كانون الأول/ديسمبر، التي تشنها مجموعات مختلفة من الميليشيات ضد أفراد البعثة في إيتوري. وفي ١٢ شباط/فبراير، سقط الرائد بيتر وشاي (كينيا) ضحية تحدٍ وقع للمجتمع الدولي عندما تعرضت قافلة تابعة للبعثة لهجوم من

الميليشيات بالقرب من كاتوتو. وإني أدعو الميليشيات في إيتوري أن تتوقف فوراً عن الأعمال العدائية وأن تكف فوراً كذلك عن اصطيد المدنيين الأبرياء. وستواصل الأمم المتحدة المحافظة على موقف قوي في إيتوري.

٧١ - ولا يمكن تحقيق السلام الدائم في إيتوري إلا بإقامة هيكل موثوق للحكم المحلي تدعمه الحكومة المركزية بقوة. وللأسف، فإن الإدارة المؤقتة في إيتوري لم تأخذ بعد هذا الشكل، كما أن تدخل الحكومة الانتقالية في إيتوري لا يزال تدخلاً رمزياً للغاية. ولا يمكن أن نتوقع أن تسد البعثة هذا الفراغ. ومع ذلك فإنها تجدد نفسها مسؤولة عن إدارة منطقة سريعة التقلب للغاية في ظل عدم وجود عملية سياسية دائمة. وفي هذا الصدد، أناشد الحكومة الانتقالية بذل المزيد من الجهود من أجل بسط النفوذ الإداري الفعلي في المنطقة، بما في ذلك بوجه خاص في مجال العدالة الجنائية. هذا ولا سبيل إلى ترك مرتكبي الجرائم الشنيعة في إيتوري يفلتون من العقاب.

٧٢ - ومما يؤسف له أن وتيرة تطبيع العلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها قد تباطأت فيما يبدو. وأحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن ترد على زيارة وزير خارجية رواندا، تشارلز مورينغندي إلى كينشاسا بأن توفد وزير خارجية الكونغو إلى كيغالي. وينبغي أيضاً أن يتم تبادل السفراء بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها دون مزيد من التأخير. ولا يمكن أن يتحقق سلام دائم في منطقة وسط أفريقيا إلا عن طريق علاقات تعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها. ويأمل المجتمع الدولي في أن تقوم رواندا وأوغندا بدور إيجابي، لا سيما بأن تكفلاً، بالتنسيق مع الحكومة الانتقالية والبعثة، عدم حصول الجماعات المسلحة الموجودة في إيتوري وكيفو على الدعم من أراضيها لمواصلة حملاتها العنيفة.

٧٣ - ومن المهم أن تعمل البلدان الرئيسية في المنطقة على التعجيل بعقد مؤتمر دولي بشأن البحيرات الكبرى. ويمكن أن يساعد عقد مؤتمر تسبقه تحضيرات جيدة على تعزيز عملية السلام في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتوقف نجاح المؤتمر على صياغة البلدان الرئيسية لسياسات وبرامج واقعية وذات جدوى في المجالات المواضيعية الأربعة التي وافق عليها المؤتمر بالفعل. وأناشد جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تنشئ لجنتها التحضيرية الوطنية، وكذلك جميع البلدان الرئيسية أن تعجل بإنجاز أعمال لجانها التحضيرية الوطنية.

٧٤ - وهناك فرصة حقيقية لإنهاء الصراع في وسط أفريقيا بصورة حاسمة. وقيام جمهورية ديمقراطية سلمية في الكونغو تربطها علاقات ثنائية قوية مع جيرانها، سيفيد ليس فقط المنطقة بل القارة بأسرها. لذلك يتعين علينا المثابرة ومساعدة الأطراف الكونغولية في كامل مراحل

الفترة الانتقالية. ولتحقيق ذلك، وبالنظر إلى أوجه القصور التي تشكو منها العملية حتى الآن، يتعين على جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي والأمم المتحدة ودول المنطقة والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف أن تجدد بل وتكثف تعاونها.

٧٥ - ويتحمل القادة الكونغوليون والحكومة الانتقالية بصورة أعم المسؤولية عن كفالة نجاح العملية الانتقالية. ولا يزال السلام في المنطقة غير نهائي، إذ أن المهام المقبلة تقتضي التزاماً قوياً من جانب جميع الأطراف المعنية. وعلى الرغم مما أحرز من تقدم، فإن الأشهر القليلة المقبلة ستكون حاسمة لكفالة عدم توقف سير العملية الانتقالية. وفي هذا الصدد، فإن ازدياد الشقاق ضمن أعضاء الحكومة الانتقالية يشكل مصدر انزعاج. والمطلوب إلى أعضاء الحكومة الانتقالية - الرئيس كاييلا، ونوابه الأربعة، والوزراء وأعضاء البرلمان - أن يعملوا معاً وأن يقوموا بتنفيذ اتفاق الانتقال العام الشامل لجميع الأطراف، شكلاً ومضموناً وبصورة كاملة.

٧٦ - وأود في الختام أن أعرب عن امتناني لمجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطية في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولأعضاء اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية والبلدان المانحة لدعمها المتواصل لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني ممتن أيضاً لممثلي الخاص، ونوابه، وجميع الأفراد المدنيين والعسكريين العاملين في البعثة، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الدوليين في المنظمات غير الحكومية لمساهماتهم الهامة في العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

مرفق

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: قوام العنصر
العسكري والشرطة المدنية
(في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤)

العنصر العسكري					
الشرطة المدنية	المجموع	القوات	ضباط الأركان	المراقبون العسكريون	
١٢	٢٧		١	٢٦	الاتحاد الروسي
٢	صفر				الأرجنتين
٥	٣٠		٧	٢٣	الأردن
	٣		١	٢	إسبانيا
	١٨٨	١٧٥	٤	٩	إندونيسيا
	١٨٠١	١٧٥٢	٢٠	٢٩	أوروغواي
٢	١٦		١	١٥	أوكرانيا
	٣		١	٢	أيرلندا
	٢٠			٢٠	باراغواي
	١٠٩٢	١٠٥٢	٢٠	٢٠	باكستان
٦	صفر				البرتغال
	٥		٥		بلجيكا
	١٣٢٦	١٣٠١	٩	١٦	بنغلاديش
١٢	٢٦		١	٢٥	بنن
١٠	١٢			١٢	بوركينافاسو
	٥			٥	البوسنة والهرسك
	٣			٣	بولندا
	٢٠٩	٢٠٢	٣	٤	بوليفيا
	٥			٥	بيرو
١١	صفر				تركيا
	٤٩٧	٤٦٥	٦	٢٦	تونس
	١١			١١	الجزائر
	٥		١	٤	الجمهورية التشيكية
	١٤٤٢	١٤٣١	١١		جنوب أفريقيا
	٢		٢		الدانمرك
١	٢٧		١	٢٦	رومانيا
	٢٢		٥	١٧	زامبيا
	٢			٢	سري لانكا

الشرطة المدنية	العنصر العسكري			المراقبون العسكريون	المراقبون العسكريون
	المجموع	القوات	ضباط الأركان		
٦	٤٨٧	٤٦٠	١٧	١٠	السنغال
٤	٩٦	٩٠	٢	٤	السويد
	٢		٢		سويسرا
	٦	٦			شيلي
	٦	٦			صربيا والجبل الأسود
	٢٣٠	٢١٨	٣	٩	الصين
	٤٨٦	٤٦٢	٢	٢٢	غانا
٣	صفر				غينيا
١٢	٨	٣	٤	١	فرنسا
٤	٣		١	٢	الكاميرون
	٧		٧		كندا
١٠	صفر				كوت ديفوار
	٣٧		١٠	٢٧	كينيا
١٠	٢٨		١	٢٧	مالي
	٢٠		١٢	٨	ماليزيا
	٢٨		١٥	١٣	مصر
٤	٨٣٣	٨٢٩	٣	١	المغرب
	٢١			٢١	ملاوي
	٥		٥		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
	٢			٢	منغوليا
	٢			٢	موزامبيق
	١ ٢٤٥	١ ٢٢٥	٣	١٧	نيبال
١٩	١٨		١	١٧	النيجر
٥	٢٧		٢	٢٥	نيجيريا
	٣٧٥	٣٢٨	١٤	٣٣	الهند
١١٥	١٠ ٧٥١	١٠ ٠٠٥	٢٠٣	٥٤٣	المجموع

